



ندوة الثلاثاء الاقتصادية العشرون

حول التحولات في السياسات الاقتصادية الكلية

2006-2000

دمشق من 2006/11/14 ولغاية 2007/05/29

سورية: الارتقاء التكنولوجي في
مواجهة
تحدي العولمة وتحدي الأمن

17

2007/4/10

الدكتور نبيل سكر

سورية: الارتقاء التكنولوجي في مواجهة تحدي العولمة وتحدي الأمن

الدكتور نبيل سكر*

المحتويات

أولاً- العولمة الاقتصادية والتنمية المهددة

ثانياً- العولمة السياسية والأمن المهدد

ثالثاً- إسرائيل وتحديات الحرب والسلام

رابعاً - الوطن العربي وإخفاقات التنمية والأمن

خامساً- وفي سورية؟

سادساً- حوارات التنمية والأمن والإصلاح

سابعاً- النموذج الاقتصادي لمواجهة تحديات التنمية و تحديات الأمن

ثامناً- متطلبات الوصول إلى النموذج المقترح

- تعزيز مؤسسات اقتصاد السوق وتطوير بيئته التشريعية والتنظيمية
- تعزيز القدرة التكنولوجية
- توسيع وتعميق نشاط البحث والتطوير
- إقامة الحاضنات التكنولوجية
- إقامة مؤسسات رأس المال المبادر (Venture Capital)
- تنمية المهارات البشرية
- تطوير المنشأة الإنتاجية
- تطوير القطاعات الرافعة للقدرة التكنولوجية
- تعزيز المناخ الحر ومؤسسات المجتمع المدني

تاسعاً- إعادة إحياء النظام الإقليمي العربي

عاشراً- توازن العلاقة بين الشرق والغرب

* المدير التنفيذي للمكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار بدمشق، واقتصادي رئيسي سابق في البنك الدولي في واشنطن

سورية: الارتقاء التكنولوجي في مواجهة تحدي العولمة وتحدي الأمن

الدكتور نبيل سكر

أولاً- العولمة الاقتصادية والتنمية المهددة

شهد الاقتصاد العالمي أربعة محطات رئيسية خلال الخمس وثلاثين سنة الماضية وهو على مشارف محطة خامسة لا تقل أهمية عن المحطات الأربع السابقة، وهذه المحطات الخمس هي:

أولاً: ظاهرة النور الآسيوية في السبعينات والثمانينات التي اعتنقت اقتصاد السوق في ذلك الوقت وانخرطت في الاقتصاد العالمي.

ثانياً: سقوط نظام التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات وتحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق ودخولها الاقتصاد العالمي.

ثالثاً: ظاهرة العولمة الاقتصادية ومعها الثورة الرقمية منذ أوائل التسعينات وما حملت معها من تدفق هائل لكل من التجارة ورؤوس الأموال والمعلومات بين الدول.

رابعاً: انضمام دول شرق ووسط أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي في الثلاث سنوات الأخيرة وتوقع ارتقاء هذه الدول إلى مصاف دول غرب أوروبا خلال عقدين من الزمن.

خامساً: الموجة الجديدة من العولمة التي تتمثل بانخراط دول كبيرة في العالم الثالث كالصين والهند والبرازيل في العولمة وفي الثورة الرقمية المصاحبة لها، وما يعني ذلك من احتمال حدوث تغييرات في التوازن الاقتصادي العالمي لصالح هذه الدول في المستقبل القريب.

هذه المحطات الخمس كرسّت مبدأ اقتصاد السوق وجعلت العولمة أمراً واقعاً، مولدة تدفقاً هائلاً للسلع والاستثمار والمعلومات بين دول العالم، شماله وجنوبه، غنيه وفقيره، وخلقت مناخاً تنافسياً لم يسبق له مثيل بين دوله. وقد أدى هذا التدفق الكبير للسلع والاستثمار والمعلومات بين الدول إلى نتائج إيجابية على مستوى النمو الاقتصادي العالمي ككل، واستفادت منه بشكل خاص وبدرجات متفاوتة الدول الصناعية المتقدمة، معتمدة على تقدمها التكنولوجي وإنتاجيتها العالية وقدرتها على الحفاظ على بعض الإمتيازات فيه، وتستفيد منه الآن كل من دول شرقي

ووسط أوروبا، وكذلك كل من الهند والصين والبرازيل، معتمدة في الغالب على أجورها المتدنية وأسواقها الكبيرة، بينما نجد في المقابل دولاً أخرى في العالم النامي تشعر بالتهديد من العولمة ومنها معظم الدول العربية، التي تجد نفسها ما بين الدول عالية التقنية والمهارات من جهة، والدول منخفضة الأجور والمهارات من جهة أخرى، وبالتالي فهي غير قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، كما وأنها غير قادرة على اجتذاب حصة كبيرة من الاستثمارات الخارجية الخاصة إليها.

وقد يكون نظام العولمة غير عادل بهذا المقياس ولكنه نظام سيستمر على ما يبدو، وها هو يستوعب دولاً كبيرة في العالم النامي وأصبح في الواقع يستوعب معظم سكان العالم، وما على الدول المهتدة بالتهميش إلا الانخراط فيه، مع سعيها لرفع قدراتها الذاتية من جهة، والسعي مع الآخرين، لتقويم عدالته من جهة أخرى، وخاصة من حيث إلزام الدول الغنية على التخلي عن الامتيازات الاقتصادية التي مازالت تتمتع بها في مجال الدعم المالي لمزارعيها وإصرارها على الحفاظ على الحواجز الجمركية على المستوردات الزراعية إلى بلادها.

ثانياً- العولمة السياسية والأمن المهدد

وقد تلازم ظهور العولمة الاقتصادية مع ظهور عولمة سياسية بنفس الوقت، وجاءت العولمة السياسية بسبب سقوط الاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية، مما أدى إلى هيمنة "الدولة العظمى" على النظام السياسي العالمي وتحول هذا النظام العالمي من الثنائية إلى الأحادية. وقد خلقت ممارسات "الدولة العظمى" لهذه الأحادية شعوراً كبيراً بعدم الأمان في العالم وخصوصاً في المنطقة العربية، وأدت إلى تدهور دور الأمم المتحدة، حيث أصبحت "الدولة العظمى"، في غياب قوة الردع السوفيتية، هي التي تحدد ماهية التهديد للأمن في العالم و مصدره، وتفرض العقوبات الاقتصادية حين تشاء، وتحتل أرض الآخرين بالقوة، دون تفويض من الأمم المتحدة، تحت اسم محاربة الإرهاب تارة وتحت اسم تعزيز الديمقراطية تارة أخرى، بينما هي تخبيئ مشروعاً للهيمنة على العالم، استباقاً لصعود دول أخرى على الساحة الدولية (كالاتحاد الأوروبي والصين والهند) وتخبيئ رغبة متزايدة للسيطرة على منابع النفط في ظل تناقص المخزون العالمي منه وتزايد الطلب العالمي عليه، خاصة من قبل الدول الصاعدة حديثاً كالصين والهند. وتشكل هذه الممارسات من دون شك عودة لعصر الاستعمار الذي قاد العالم إلى حربين

عالميتين في القرن الماضي، مع فارق هيمنة دولة واحدة على العالم اليوم بدلاً من تنافس عدة دول على الهيمنة عليه.

وقد أدت ممارسات "الدولة العظمى" في العراق تحديداً إلى تدمير مؤسسات الدولة وتمزيق اللحمة الوطنية وطمس الهوية العربية وتدمير المصانع والمساكن والبنى التحتية، كما أدت إلى نزوح بشري داخل العراق و إلى خارج العراق، يعتبر أكبر موجة نزوح بشرية في تاريخ المنطقة منذ النزوح الفلسطيني في العام 1948، فضلاً عما خلفته ممارسات الدولة المحتلة من تصاعد التطرف والانقسام الديني في العراق، كما في العالم العربي والإسلامي. ويدفع أهل المنطقة ثمنهاً غالياً لهذا النظام السياسي العالمي الجديد، ويخشون من تداعيات محنة العراق على المجتمع العربي، كما يخشون من تداعيات الوجود العسكري الأمريكي المباشر في العراق على تصاعد العنف في مجتمعاتهم، فضلاً عن تداعياته على المشروع القومي العربي.

ثالثاً - إسرائيل وتحديات الحرب والسلام

يتشكل التحدي الثالث لسورية كما لعالمنا العربي من إسرائيل، التي استطاعت بعد حوالي ستين سنة من تأسيسها أن تصبح واحدة من الدول الصناعية الرائدة في العالم، فقد بلغ الناتج القومي الإجمالي الإسرائيلي بسكانها الخمس ملايين * 123 مليار دولار في الوقت الحاضر (يشكل أكثر من أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لسورية)، ومتوسط دخل الفرد فيها 18,600 دولار، مقارنة بمتوسط دخل للفرد في الدول العربية مقداره حوالي 3,500 دولار، أي أن الدولة الناشئة استطاعت أن تتفوق على الدول العربية الغنية بالموارد الطبيعية والبشرية والمدججة بالأمجاد والحضارة بمقدار كبير خلال فترة ستين سنة.

وقد اعتمدت إسرائيل في نموها على المساعدات الخارجية (الألمانية بداية ثم الأمريكية) وعلى استقطاب رأس المال الخاص من الخارج وكذلك على استقطاب الخبرات التقنية اليهودية من مختلف أنحاء العالم (أمريكا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وغيرها). واعتمدت في الداخل على تنمية وتطوير القدرات التقنية والخبرات البشرية المحلية وعلى سياسة التصدير، فاستطاعت بذلك الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي. وتشكل صادرات إسرائيل اليوم أكثر من 30% من ناتجها المحلي الإجمالي،

* استراتيجية إسرائيل 2020 : المجلد الرابع والمجلد الخامس المترجم من قبل مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في عام 2005

وتتكون النسبة الأكبر من هذه الصادرات من السلع الهندسية والالكترونية المتطورة تكنولوجياً ومن المعدات العسكرية ومن المواد الكيماوية.

وبنفس الوقت تتمتع إسرائيل بقوة عسكرية ضخمة تدعمها قاعدتها الصناعية والتزام أمريكي رسمي بالحفاظ على تفوقها العسكري والتقني في المنطقة وعلى التغطية على نجاحها في تطوير وامتلاك السلاح النووي. وتسعى إسرائيل إلى فرض سلام مع العرب يحفظ لها ما أمكن من الأراضي المحتلة ومن المستوطنات القائمة، وتسعى إلى الهيمنة الاقتصادية في المنطقة في حال توقيع اتفاقات سلام مع جيرانها العرب، معتمدة على قوتها الاقتصادية والتكنولوجية.

وتتوقع إسرائيل في حال السلام مع جيرانها إلى تصاعد علاقاتها مع كل من الدول الغربية المتطورة كما مع الدول العربية المجاورة. ففي حال الدول الغربية تتوقع إسرائيل توسع علاقاتها التقنية مع الغرب وارتفاع صناعاتها الغنية بالعلوم والتكنولوجيا، وتوسع كل من قطاعات الاتصالات والمواصلات فيها وانتعاش قطاعا السياحة والخدمات المالية، ونتوقع كذلك أن تتخذ الشركات متعددة الجنسيات إسرائيل مقراً لها في الشرق الأوسط، بسبب ارتفاع مستوى الخدمات وسهولة الحركة والاتصالات فيها مقارنة بالدول العربية المجاورة*.

وبالنسبة لعلاقاتها مع جيرانها تتوقع إسرائيل أن تستفيد من مزاياها الاقتصادية المتفوقة، وأن تتخصص داخل المنطقة في الصناعات الغنية بالعلوم، وفي التجارة وفي الخدمات، وأن تعزز نشاط البحث والتطوير والتكنولوجيا وخاصة التكنولوجيا الزراعية وأن تستفيد من العمالة العربية الرخيصة، كما تتوقع تزايد الاستثمارات السياحية فيها عقب فتح الحدود مع البلدان العربية†.

ومقابل هذه التحديات ما هو حال الوطن العربي والحال السورية.

* المصدر السابق

† المصدر السابق

رابعاً- الوطن العربي وإخفاقات التنمية والأمن

يبلغ الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي حوالي 870 مليار دولار ومتوسط نصيب الفرد (بسعر السوق) حوالي 3000 دولار، وتبلغ صادراته حوالي 4.5% من الصادرات العالمية وتشكل وارداته حوالي 2.6% من الواردات العالمية، وتضم المنطقة العربية 5% من سكان العالم ولديها 60% من مصادر الثروة النفطية فيه، وهي تنتج حوالي 31% من إنتاج العالم من النفط الخام وحوالي 36% من إنتاجه من الغاز الطبيعي.

لكن العالم العربي يعاني من أزمة تنمية حقيقية، حيث لم تستطع أقطاره تحقيق منجزات تنموية عالية على مدى العقود الخمسة الماضية على الرغم من الطفرة النفطية الهائلة التي تمتعت بها المنطقة منذ أوائل السبعينات، ولم تستطع دول المنطقة (غير الخليجية) أن ترفع المستوى المعيشي لمواطنيها بشكل ملحوظ. كما لم تستطع رفع القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في النظام الاقتصادي العالمي. ولا زالت المنطقة العربية تعاني من غياب التنوع الإنتاجي ومن الجفاف العلمي (تتفق حوالي 0.5% فقط من دخلها القومي على البحث العلمي مقابل 4% تنفقها إسرائيل)، ومن التبعية التكنولوجية ومن ضعف المكون التكنولوجي في صادراتها، ومن التوزيع غير المتوازن للثروة داخل القطر الواحد، والدخل المتباعد ما بين الدول النفطية والدول غير النفطية داخل المنطقة.

كما لازالت معظم دول المنطقة تعاني من ارتفاع النمو السكاني بمعدلات أكبر من نموها الاقتصادي ومن ارتفاع معدلات البطالة (15-20%) ومن تدني معدلات الادخار والاستثمار (20% من الناتج المحلي مقارنة بـ 30% في الدول النامية الأخرى)، وضعف مؤسسات التمويل بأنواعها وسيطرة "العائلية" على القطاع الخاص، وارتفاع نسبة الأمية التي تشكل 39% من إجمالي السكان البالغين 15 سنة فأكثر، وارتفاع نسبة القوة العاملة ذات المستوى التعليمي المتواضع وضعف مؤسسات المجتمع المدني.

وإلى جانب هذه التنمية المتواضعة تتحول مداخل كبيرة في المنطقة نحو التسلح بسبب غياب الأمن والسعي الغربي لفرض مشروعه في المنطقة والذي من مكوناته استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي ومنع قيام قوة عربية واحدة، وتعزيز الفرقة بين دول الخليج العربي من جهة وإيران من جهة أخرى والسيطرة على منابع النفط وامتصاص الفوائض المالية العربية من خلال عقود السلاح الضخمة. وتعتبر

المنطقة العربية الأكثر تسليحاً في العالم، وهي تستورد اليوم حوالي 30% من صادرات العالم من السلاح.

ومن جهة أخرى لم تستطع مجموعة الدول العربية إقامة نظام اقتصادي وسياسي إقليمي ذو وزن يساعدهم في مواجهة كل من تحدي العولمة الاقتصادية وتحدي العولمة السياسية والتحدي الإسرائيلي. كما قامت في الوطن العربي على مدى الخمسين سنة الماضية أنظمة حكم احتكرت السلطة وسيطرت على المجتمع وحدت من تنمية الإنسان الفرد كما حدثت من المشاركة الشعبية في كل من القرار الاقتصادي والقرار السياسي، إما باسم "القضية" أم باسم الحفاظ على الوحدة الوطنية. وكان لهذا التهميش للمجتمع دوره في تراجع التنمية على مستوى الدولة القطرية كما في انهيار النظام الإقليمي العربي.

وقد تعرض هنا النظام الإقليمي العربي لأربعة ضربات قاصمة خلال العقود الخمسة الماضية، أولها انفكك الوحدة المصرية السورية في العام 1961 وثانيها هزيمة عام 1967 على يد إسرائيل، وثالثها غزو العراق للكويت في عام 1991 ورابعها احتلال أميركا للعراق في العام 2003 واستمرارها بهذا الاحتلال. وقد أحدثت هذه الضربات وتداعياتها وهناً عربياً وشروخاً عميقة في الصف العربي كما في داخل المجتمع العربي وولدت حركات أصولية وسيكولوجية انهزامية داخل المجتمعات، وخلقت فراغاً سياسياً إقليمياً، مما جعل المنطقة وشؤونها الداخلية مستباحة من الآخرين، على الرغم من مواردها وقدراتها المالية والشرائية الهائلة في الاقتصاد العالمي.

هذا الانهيار العربي، المترافق مع الممارسات الأخيرة "للدولة العظمى" جعل هاجس "الأمن" لدى شعوب المنطقة، أكثر حدة منه في السابق، ووضعته في مرتبة لا تقل أهمية عن هاجس "التنمية". والملفت للنظر أنه رغم التهديد الخارجي المتعاضم من جهة، والعجز الداخلي من جهة أخرى، لم تظهر في المجتمعات العربية بعد تصورات شاملة للتعامل مع الهاجسين، كما لم تقوم فيها حركات شعبية سياسية وفكرية، عربية المنطلق، على غرار ما حصل بعد النكبة الأولى في فلسطين في عام 1948، لا بل ظهر على الساحة العربية فكر سلفي وحركات أصولية لا تخدم أي من عملية التنمية أو التطلع لتحقيق الأمن.

خامساً - وفي سورية ؟

وفي سورية تراكمت المشاكل الاقتصادية على مدى العقود السابقة، متمثلة بالجمودات في هياكل الإنتاج وفي تدني معدلات الإنتاجية وفي ضعف القدرة على التصدير وفي تزايد البطالة وفي اتساع الفروقات بين الطبقات، فضلاً عن ضعف مؤسسات الدولة. كما يعاني الاقتصاد من نزيف مالي ونزيف بشري. ويتشكل النزيف المالي من العجوزات المتزايدة التي تتكبدتها مؤسسات القطاع العام الاقتصادي والتي بلغت 245 مليار ليرة سورية خلال العام 2006، ويتمثل النزيف البشري بهجرة الشباب المتعلم من الوطن الذي يحرم الاقتصاد الوطني من الموارد البشرية اللازمة لنمائه ونموه.

وواقع الأمر أن سورية لم تحقق حتى الآن التنمية المرجوة التي تطلعت إليها بعد الاستقلال، كما لم تستطع تحقيق العدالة الاجتماعية التي تبنتها شعاراً منذ عقد الستينات، لأن اقتصادها عجز عن تحقيق الفائض الاقتصادي اللازم لرفع معدلات النمو إلى الحد التي يتيح توزيع منافعه على الشريحة الواسعة من الشعب. وقد حجبت المساعدات الخارجية التي تدفقت على سورية في السبعينات وأوائل الثمانينات إدراك عمق المشاكل الاقتصادية التي تراكمت عليها، كما منع غياب المجتمع المدني الفاعل الكشف عن هذه المشاكل. كذلك ثبُتت أموال النفط التي تدفقت على البلاد في التسعينات من العزيمة على التصدي لهذه المشاكل بالعمق المطلوب. وهاهي أموال النفط تتضاعف بسرعة اليوم، لتطفو الاختلالات الاقتصادية الهيكلية في الاقتصاد السوري إلى السطح مرة أخرى.

وقد قامت الحكومات السورية المتعاقبة بإجراءات إصلاحية خلال السنوات الماضية لمواجهة المعوقات المترابطة، لكن هذه الإجراءات كانت بطيئة ومترددة، ولم تكن منطلقة من رؤية واضحة أو من برنامج إصلاحي شامل. لكن الإصلاحات تسارعت منذ العام 2000 وتركزت على زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية وإصلاح القطاع المصرفي والمالي والضريبي وتحرير التجارة، إلى أن تخطت الإصلاحات محطة رئيسية في منتصف العام 2005 حين تبنى الحزب ومعه الدولة رسمياً اقتصاد السوق "الاجتماعي".

لكن سورية تأخرت في إصلاحها عن جاراتها العربية، وبينما هي منهمكة الآن في تعريف اقتصاد "السوق الاجتماعي" وفي ترسيخ مؤسسات وأنظمة اقتصاد السوق، تدخل الدول العربية الأخرى إلى الأجيال الثانية والثالثة من الإصلاح المتمثلة بالتركيز على التطوير المؤسسي وتطوير المهارات

البشرية وتعزيز قدرات الإبداع والتجديد لزيادة قدراتها التنافسية في مواجهة تحديات التنمية ومتطلبات العولمة.

ولكن يسجل لسورية، في مقابل تأخرها في إصلاحها الاقتصادي، تبنيها للمشروع القومي العربي وتصديها لمشاريع الهيمنة الخارجية على المنطقة، وهي تنفق حوالي 6% من إنتاجها المحلي الإجمالي لمتطلبات أمنها القطري والأمن القومي العربي. لكن سورية لا تستطيع الاستمرار في هذا التصدي إلا بتحسين استخدام مواردها وبتعميق الكفاءة (efficiency) في اقتصادها الوطني. ففي السبعينات كان الاتحاد السوفياتي السابق يمول احتياجات سورية من السلاح، وفي أوائل الثمانينات كانت دول الخليج العربي تدعم موازنة الدولة العامة بمليار دولار في السنة كما كانت إيران تقدم لها دعماً نفطياً بنفس القيمة سنوياً، أما الآن فقد نضبت مصادر الدعم الخارجية ويميل الاحتياطي النفطي إلى التآكل وأصبح على سورية الاستعداد لتحمل أعباء النمو وتحقيق العدالة وتعزيز الأمن من مواردها الذاتية.

سادساً - حوارات التنمية والأمن والإصلاح

هناك علاقة بين تراجع التنمية وتدني الأمن، ففشل التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أضعف دول وشعوب المنطقة وقلص من قدرتهم على التعامل، حكومات وشعوب، مع تحديات العولمة كما مع التهديدات والمشاريع الخارجية. وبالمقابل فإن التهديد الخارجي يضطر هذه الدول لتحويل طاقات هائلة من مواردها البشرية والمالية لقضايا التسلح والدفاع على حساب التنمية. وحين يتحول التهديد إلى الحرب والاحتلال كما هو الحال بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي والاحتلال الأمريكي تتعرض المرافق والطرق والجسور والكهرباء والمصانع والبيوت والبشر إلى التهديم، وتمحى بذلك منجزات تنمية كبيرة تم تحقيقها خلال عقود من الزمن*. وحين تفرض العقوبات أو حين تبدأ مقاومة الاحتلال يتحول الاقتصاد من اقتصاد للسلم إلى اقتصاد للحرب، ويؤدي هذا إلى هدر الموارد، فضلاً عما يولده الاحتلال ومقاومة الاحتلال من تطرف فكري وديني على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبينما يعتبر معظم العرب التهديد للأمن خارجياً بالأساس، مصدره الاحتلال ومشاريع الهيمنة المفروضة من الخارج، يعتبر الغرب التهديد للأمن (ومنه الإرهاب) داخلياً بالأساس، سببه الفقر

* قدرت كلفة إعادة بناء البنية التحتية التي دمرها الاحتلال في العراق في السنة الأولى بـ 200 مليار دولار.

والتهميش وفقدان المشاركة الشعبية في العمل السياسي. وقد نتج عن الاختلاف في مفهوم الأمن وتحديد مصدر التهديد، اقتراح أساليب مختلفة للتعامل معه، فالغرب يقول أن تسريع عملية التنمية وتوسيع المشاركة السياسية وإقامة برامج تعزيز الثقة وكذلك العلاقات الاقتصادية بين الأطراف المتنازعة في المنطقة تأتي أولاً ومنها ينبثق الأمن، بينما يقول العرب أن إزالة الاحتلال ووقف مشاريع الهيمنة هو الأساس لتحقيق الأمن، ومنه ينبثق الإصلاح وتنطلق التنمية. لكننا لا نستطيع إلا أن نستمر في اختلافنا مع الغرب في تحديد مصدر التهديد للأمن، وهو لم يثبت حتى الآن صحة تحاليله لمشاكل المنطقة وأسبابها، سواء على مستوى مراكز بحثه أو على مستوى صحفیه وسياسیه، وهو يرتكب الأخطاء تلو الأخطاء، ويدفع هو ويدفع أهل المنطقة ثمناً غالياً لأخطائه.

فالتاريخ الطويل لهذه المنطقة يشير إلى الصراع المستمر بين القوى الخارجية للسيطرة عليها، بسبب ثرواتها وموقعها الاستراتيجي، وكذلك الصراع المستمر على السيادة بين القوى الخارجية وأهل هذه المنطقة. ولا يختلف ما يحصل اليوم عما كان يحصل في الماضي، حيث تسعى "الدولة العظمى" اليوم في ظل الضعف العربي وغياب النظام الإقليمي العربي إلى إقامة نظام أمني في المنطقة، وهي في سبيل ذلك تحتل بلداً عربياً وتدمر منجزاته وتقتل وتشرد شعبه. هذه الممارسات تعزز الشعور وتولد الرغبة باللجوء إلى العنف لانتزاع الحق.

وقد لا يستطيع العرب وقف المطامع الخارجية في منطقتهم وفي ثرواتهم، ولكنهم يستطيعون رفع قدراتهم الذاتية وتعزيز التعاون فيما بينهم لتعزيز قوتهم الاقتصادية ومعها القوة السياسية والدفاعية، وخلق الأرضية التي تمكنهم من التعامل مع الغرب على أساس التوافق في المصالح بدلاً اضطرارهم الخضوع لمصالحه.

سابعاً- النموذج الاقتصادي لمواجهة تحديات التنمية وتحديات الأمن

يشير المشهد أعلاه إلى أن الأمن لن يسود في المنطقة، وأن التنمية ستستمر بدفع ثمن غيابه إلى أن يستطيع أهل المنطقة تحقيق القوة الاقتصادية والقوة السياسية وقوة الردع العسكرية التي تحقق لهم التنمية والأمن بنفس الوقت.

وتتحقق القوة الاقتصادية في زمن العولمة من خلال الارتقاء التكنولوجي والتنمية البشرية اللذين يؤديان إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية والانخراط في الاقتصاد العالمي. وحين تُعزَّز القوة

الاقتصادية، (المبنية على الارتقاء التكنولوجي والبشري)، ويزداد الالتحام بالاقتصاد العالمي، استيراداً وتصديراً واستثماراً، تتعمق المصالح الاقتصادية وتتعمق معها القدرة السياسية كما تعزز القدرة على بناء قوة الردع العسكرية.

وفي السعي لتحقيق القوة الاقتصادية وتعزيز القدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي ينبغي اعتماد نموذج اقتصادي مبني على ثلاثة ركائز هي: التنمية التكنولوجية (بشقها التقليدي والشق المتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات) وتنمية المهارات البشرية والوصول إلى أجور مرتفعة. هذا النموذج (المبني على الارتقاء التكنولوجي والمهارات البشرية والأجور العالية) يستطيع أن ينقلنا من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة المعتمدة على الكثافة العمالية في الزراعة والصناعة والخدمات إلى القطاعات السلعية والخدمية ذات الإنتاجية الأعلى المعتمدة على التقانات المتوسطة والعالية. وهذا الخيار هو الوحيد الذي يمكن الدول العربية من "البقاء" في زمن العولمة. فقد ذهب خيار المنافسة على أساس اليد العاملة الرخيصة، بسبب وجود دول كإندونيسيا والصين واندونيسيا وغيرها أكثر قدرة على المنافسة على هذا الأساس. كما وأن دول مثل دول شرقي ووسط أوروبا الخارجة حديثاً من الفلك السوفياتي والداخلية بدلاً عن ذلك في الفلك الأوروبي، تتمتع بدرجات أعلى من التعليم والخبرات ومعدلات الإنتاجية من الدول العربية، ولا تستطيع الدول العربية إلا أن ترتقي إلى مصاف هذه الدول على الأقل حتى تستطيع المنافسة في الأسواق الأوروبية وغير الأوروبية.

ويحقق النموذج الاقتصادي المقترح مجموعة من الأهداف تتضمن زيادة الإنتاجية وإمكانية الدخل في حلقات الإنتاج والاستثمار والتسويق العالمية، كما يساعد على تخفيف الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات من خلال الاستخدام المكثف لنظم المعلومات (ICT) في التربية والتعليم والتدريب وفي إيصال خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية إلى المناطق القريبة والبعيدة والمهشمة، كما يساعد استخدام هذه التقنيات الحكومة على رفع كفاءة العمل الحكومي وتحسين تعامل الدولة مع المواطن. إضافة فإن رفع الأجور في الاقتصاد الوطني يخفف من هجرة العمالة الوطنية إلى الخارج، بنفس الوقت الذي يساعد على عودة المهارات المغتربة إلى الوطن.

والجدير بالذكر أن الارتقاء التكنولوجي للمنطقة (ومتمماته) لم يكن على أجندة أي من برامج الإصلاح التي تقدمت بها الدول الغربية للمنطقة خلال السنوات الماضية من خلال مشاريعها الأوسطية والمتوسطة أو من خلال مقررات مجموعة الثمانية (G8) أو من خلال برامج الإصلاح التي تقدمت بها

مؤسسات التنمية الدولية، بل ركز الغربيون وركزت مؤسسات التنمية الدولية بدلاً عن ذلك على تحسين البيئة وتمكين المرأة وإدخال الديمقراطية إلى نظمنا السياسية، ومؤخراً على الشفافية والحكم الصالح. ولا شك أن هذه مكونات هامة للإصلاح والتنمية، لكن غياب الاهتمام الغربي بالارتقاء التكنولوجي في المنطقة ملفت للنظر، بينما يدرك الغرب أكثر من غيره أهمية التكنولوجيا المتطورة للتنمية.

ثامناً - متطلبات الوصول إلى النموذج المقترح:

إن اعتماد النموذج المقترح لن يكون سهلاً، لأنه نموذج يحتاج إلى كثافة رأسمالية (Capital) وكثافة "مهاراتية" skill وكثافة معرفية "knowledge"، بينما سورية والوطن العربي ينطلقان من قاعدة صناعية ضعيفة المحتوى التكنولوجي، وتعتمد بالأساس على المواد الأولية والمهارات المتدنية، وليس من السهل على الدول الانخراط في اقتصاد التكنولوجيا والمعرفة قبل المرور بالصناعة الرأسمالية. هكذا كانت تجارب الدول الصناعية وتجارب دول شرقي آسيا، وهكذا تبدو تجارب الصين والهند اليوم. لا بل أن سورية تحديداً لا زالت في مرحلة إرساء نظام ومؤسسات اقتصاد السوق ولم تتخذ إلا إجراءات قليلة باتجاه الجيل الثاني والثالث من الإصلاح، ولا زالت تتعامل مع العولمة كخطر عليها لا كتحد لها. فكيف يمكنها القفز إلى اقتصاد التكنولوجيا المتوسطة والعالية واقتصاد المعرفة؟ كما وأن رفع الأجور في القطاع الخاص لن يكون سهلاً مالم يسبقه ارتفاع في معدلات الإنتاجية، ورفع الأجور في القطاع العام غير ممكن مالم يترافق مع التخلص من العمالة الفائضة في القطاع العام وإصلاح جهاز الخدمة المدنية وترشيح إنفاق الدولة في ظل تناقص مواردها المالية نتيجة انحسار الحقبة النفطية. ولا شك أن المهمة لن تكون سهلة، سواء لسورية أو لغيرها من الدول العربية، لكن الاستمرار بتجاهل خطر التأخر عن الركب العالمي وخطر التهميش المقبلين عليه، فضلاً عن الفشل في تقدير عمق التهديد الخارجي لن يؤدي إلا إلى المزيد من الضعف الاقتصادي والاضطراب الداخلي والمزيد من التدخل الخارجي في شؤون المنطقة، أي إلى استمرار غياب التنمية والأمن معاً. وهذا يدعو إلى ضرورة الإعداد للخطر المحدق والسعي لحرق المراحل، وإلا فسيبقى المشرق والمغرب العربيين معرضان للتهميش وستبقى المنطقة العربية محكومة من الخارج.

وهناك تسعة عناصر أساسية ينبغي تبنيها لتحقيق النموذج الاقتصادي المقترح والخروج من المأزق وهي:

- تعزيز مؤسسات اقتصاد السوق وتطوير بيئته التشريعية والتنظيمية

على سورية والدول العربية التي لازالت في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق الإسراع بترسيخ أسس هذا الاقتصاد وتعزيز تشريعاته وتطوير مؤسساته بغرض تعميق كفاءة السوق (Market efficiency). ومن ذلك ترسيخ المنافسة وتقليص كلفة التبادل وإدخال المرونة في قوانين العمل وتوسيع دور مؤسسات الوساطة المالية وتطوير بيئة الأعمال وتفعيل السياسات النقدية والمالية. فترسيخ أسس اقتصاد السوق وتسليم ريادة العملية الإنتاجية للقطاع الخاص يشكلان القاعدة الأساسية لتعزيز عملية النمو (من خلال رفع معدلات الاستثمار وزيادة كفاءة الاستثمار) والانتقال السريع إلى الأجيال الثانية والثالثة من الإصلاح المتضمنة إصلاح المؤسسات وتطوير القدرات البشرية وتعميق نشاط الابتكار.

لكن تعزيز اقتصاد السوق وتسليم الريادة للقطاع الخاص في العملية الإنتاجية لا ينفي دور الدولة، بل إن اقتصاد السوق في ظل العولمة الاقتصادية يفرض على الدولة دوراً جديداً لم تعرفه في السابق، يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية من جهة وحماية الطبقات الفقيرة من جهة أخرى. ويشمل هذا الدور إقامة الشراكات بين القطاعين الخاص والعام في مجالات التعليم والتدريب والبحث والتطوير، وتنمية وتمويل وتشغيل البنى التحتية (الارتكازية) من طرق وكهرباء ومياه واتصالات، وإقامة شبكات الحماية الاجتماعية وبرامج محاربة الفقر.

- تعزيز القدرة التكنولوجية

ينبغي أن يكون تعزيز القدرة التكنولوجية هدفاً بحد ذاته، توضع لأجله السياسات والمؤسسات والموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيقه، لا أن يترك كهدف ثانوي يتحقق أو لا يتحقق. وهناك نموذجان مختلفان للتطوير التكنولوجي تم اعتمادهما في شرقي آسيا في العقود الأخيرة.

هناك نموذج كوريا الجنوبية التي سعت لتعزيز قدرتها التكنولوجية من خلال إقامة مراكز البحث والتطوير الوطنية (أقيمت المؤسسة الكورية للعلم والتكنولوجيا وبعد ذلك المؤسسة الكورية المتقدمة للبحث والتطوير وتم استقطاب الكوريين المغتربين إليها) وتعزيز دور الشركات الوطنية ومنحها الحوافز للقيام بنشاط البحث والتطوير. وهناك نموذج سنغافورة التي سعت لجذب الشركات متعددة

الجنسيات إليها وقيام هذه الشركات نفسها بأبحاث البحث والتطوير، وتوليها قيادة عملية التصدير، كما سعت من جهة أخرى لإقامة نظام تعليمي يهدف إلى تخريج موظفي الدولة عاليي الكفاءة. وقد حقق النموذجان النمو والازدهار لبلديهما. لكن سنغافورة بدأت في السنوات الأخيرة، إدراكاً منها لتعاطم التنافسية العالمية، إلى التركيز على تطوير شركاتها الوطنية وإقامة المشاريع المشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات، وإعادة توجيه نظامها التعليمي باتجاه تخريج رواد الأعمال المحليين القادرين على الإبداع والتجديد. كما عينت وزيراً مختصاً بشؤون المبادرة الفردية (entrepreneurship).

وفي سورية أحدثت الحكومة "الهيئة العليا للبحث العلمي" في العام 2005 بهدف رسم السياسات الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار" وللتنسيق بين الجهات العلمية الوطنية، وتقوم الهيئة الآن بتوصيف الوضع الراهن للعلوم والتكنولوجيا، كما أعدت الحكومة في العام نفسه إستراتيجية وطنية لتقانة المعلومات والاتصالات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتقوم وزارة الاتصالات الآن بوضع البرامج التنفيذية لهذه الإستراتيجية. ولا شك أن هذه المبادرات هي في الطريق الصحيح ولكنها مبادرات متواضعة، وهي في الواقع تسير بشكل روتيني بطيء، وهي بالأساس مبادرات غير نابعة من رؤية إستراتيجية شاملة لمستقبل سورية الاقتصادي والأمني.

وفي اعتقادي أننا بحاجة لوضع رؤية للمستقبل الاقتصادي والأمني لسورية، يتبعه إقامة وزارة للعلم والتكنولوجيا لإعداد البرامج التنفيذية اللازمة للتطوير العلمي والتكنولوجي، وإشراك القطاع الخاص مع العام في تنفيذ هذه البرامج، وعلى هذه الوزارة أن تستوعب "الهيئة العليا للبحث العلمي"، وأن تتبنى "الإستراتيجية الوطنية لتقانة المعلومات والاتصالات" التي تم إعدادها وأن تضع إستراتيجية وطنية لتطوير وتوطين التقانة التقليدية (خارج قطاع الاتصالات) وبرامج تنفيذية لوضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ. كما على الوزارة المقترحة أن تربط كل من المؤسسات (مراكز البحوث، الجامعات، الصناعات) و السياسات و مصادر التمويل في منظومة واحدة للعلم والتكنولوجيا والابتكار.

- توسيع وعميق نشاط البحث والتطوير

يشكل البحث والتطوير قاطرة للإبداع والارتقاء التكنولوجي، وركناً أساسياً في أي منظومة وطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وهو من ثلاثة أنواع: البحث الإبداعي (basic research)، والبحث

التطبيقي (applied research) والبحث التجريبي (experimental research). والمطلوب في بلد مثل سوريا التركيز على البحث التطبيقي والبحث التجريبي (دون البحث الإبداعي لارتفاع كلفته وانخفاض ضمان نتيجته)، وأن تشارك الحكومة والقطاع الخاص في هذين النشاطين، فتقام مراكز البحث والتطوير المستقلة ومراكز البحث والتطوير في كل وزارة (كما تم في كوريا الجنوبية)، ويُشجع القطاع الخاص على القيام بنشاط البحث والتطوير من خلال منحه الحوافز الضريبية وغير الضريبية اللازمة.

كما من الضروري أن يتوجه نشاط البحث والتطوير ليس فقط باتجاه ابتداع السلع الجديدة (new products)، ونظم الإنتاج الجديدة (new processes)، ولكن كذلك باتجاه ابتداع أساليب لرفع كفاءة المؤسسات الإنتاجية وتقليل كلف التبادل، وتقليل الفقر ودعم التنمية الريفية، فتساهم مراكز البحث والتطوير بذلك في زيادة القدرة التنافسية من جهة وفي تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى. ومن الضروري أن تتعاون مراكز البحوث والشركات مع نظيراتها في الدول الصناعية كما في الدول النامية كالصين والهند وماليزيا وغيرها.

- إقامة الحاضنات التكنولوجية

أصبح إقامة الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الأعمال، والحدائق التكنولوجية، ومدن العلم والتكنولوجيا، مكونات أساسية في منظومات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعتبر الأردن والمغرب وتونس ومصر والبحرين سبّاقة في هذا المجال بين الدول العربية، وتخطط الآن كل من ليبيا وقطر والسعودية لإقامة مدن عملاقة للعلم والتكنولوجيا خلال السنوات العشر القادمة تم رصد مليارات الدولارات لها في كل من هذه البلدان.

وفي سورية هناك مبادرات متواضعة لإقامة حاضنات الأعمال وحاضنات التكنولوجيا، فهناك حاضنة الأعمال (مورد) التي أقيمت في العام 2003 لدعم مبادرات المرأة في العمل الاقتصادي وهناك حاضنات الأعمال التي تقيمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الريف بالتعاون مع القطاع الأهلي، ثم هناك "حاضنة تقانة المعلومات والاتصالات" التي أقيمت في العام 2005 في ظل الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، وهي خطوة أولى نحو إقامة حاضنات مماثلة وإقامة حديقة أو حدائق تكنولوجية في المدن المختلفة. لكن هذه المبادرات في سوريا متواضعة وتشير إلى حاجة

لوضع رؤية وبرنامج طموح لإقامة الحاضنات والحدائق التكنولوجية بالتعاون بين القطاعين العام والخاص وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لها.

- إقامة مؤسسات رأس المال المبادر (Venture Capital)

تقام مؤسسات رأس المال المبادر لتمويل البحث والتطوير لمنتج جديد أو لتمويل عملية إنتاج تجريبية قبل الإنتاج التجاري أو لتمويل تطوير منتج جديد والتسويق الأولي للمنتج، وهي تتحمل مخاطرة عالية مقابل توقعها تحقيق أرباح مجزية. وتقدم مؤسسات رأس المال المبادر المال وكذلك الخبرة التقنية والإدارية والتسويقية، وهي تتدخل في كل ناحية من نواحي المشروع الجديد لضمان نجاحه، وهذا ما يميزها عن التمويل المصرفي التقليدي. هذه المؤسسات بدأت تظهر في بعض الدول العربية كتونس ومصر والبحرين ولكنها غائبة تماماً عن المشهد السوري. ولا بد من إدخال هذه المؤسسات إلى السوق السوري كجزء من منظومة الوساطة المالية الجديدة وكجزء من منظومة "العلم والتكنولوجيا والابتكار" بنفس الوقت.

- تنمية المهارات البشرية

يتطلب الارتقاء التكنولوجي من جهة والمنافسة في اقتصاد العولمة من جهة أخرى تنمية المهارات البشرية باتجاه تحقيق كل من الأهداف التالية:

- تعزيز ملكات التفكير والتحليل والمبادرة والابتكار

- زيادة الإنتاجية

- توفير الخبرات اللازمة للقطاعات الاقتصادية القديمة والجديدة

- وتوفير الخبرات اللازمة لنشاط البحث والتطوير

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف توسيع كل من التعليم الأساسي والتعليم الفني والمهني والتعليم العالي، مع التركيز على جودة التعليم (quality of education) في جميع هذه المراحل. وقد بدأت الحكومة السورية في السنوات الأخيرة تعديل مناهجها لرفع جودة التعليم بعد تركيزها في السابق على الكم أكثر من الجودة.

وقد أثبتت تجربة النمرور الآسيوية في السبعينات والثمانينات أهمية "الجودة" في التعليم الأساسي لزيادة الإنتاجية، وأهمية العلوم والرياضيات والمعلوماتية في التعليم العالي للتطوير التكنولوجي. وفي العقدين الماضيين ومع عولمة الاقتصاد العالمي وتزايد المنافسة فيه، تعمقت الحاجة لتعزيز

ملكات المبادرة الفردية والابتكار (innovation and entrepreneurship) في كل من العمل الاستثنائي والتجاري والإداري، كما في النشاط التقني، كما في مجال البحث والتطوير، وتعمق بالتلازم الإدراك بأهمية توفير الفرص المتكافئة للجميع واحترام كرامة الفرد لتعزيز القدرة على المبادرة والابتكار. وقد يكون من الضروري إقامة وزارة للتنمية البشرية (منفصلة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) كما هو حاصل في الهند وفي بلاد أخرى.

- تطوير المنشأة الإنتاجية

تلعب المنشآت الإنتاجية دوراً أساسياً في عملية التنمية وفي التطوير التكنولوجي. فبينما تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في زيادة القيمة المضافة وفي توفير فرص العمالة وفي توسيع قاعدة الطبقة الوسطى، تلعب المنشآت الكبيرة دوراً في تطوير التكنولوجيا وفي قيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقد فرضت العولمة مزيداً من الضغط على المنشأة الإنتاجية وهددت المنشآت "البليدة"، (وهي كثيرة)، بالتهميش. ففي سورية والعديد من الدول العربية تمارس الشركات مركزية السلطة في الإدارة وتستخدم تكنولوجيا بدائية في عملية الإنتاج ولا تهتم بتنمية مواردها البشرية، كما تهيمن المنشآت الصغيرة في معظم البلدان العربية على النشاط الإنتاجي، وهي منشآت تفتقر عادة إلى المال والمهارات.

ولتطوير المنشأة الإنتاجية هناك حاجة لأن تتولى الدولة إقامة البيئة التشريعية المحفزة للعمل، وأن تتولى المنشأة الإنتاجية نفسها، صغيرة كانت أو متوسطة أو كبيرة تطوير قدراتها الإدارية والتقنية. وعلى الحكومات تسهيل قيام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجديدة (بما فيه إقامة حاضنات الأعمال) وتعزيز القدرة التنافسية للمنشآت القديمة، كما على الحكومات تقديم الحوافز للمنشآت الكبيرة لكي:

- توسع نشاطها في البحث والتطوير
- تعزز ارتباطها بشبكات الإنتاج والتسويق العالمية
- تسعى لاستحواذ حصص في الشركات العالمية ذات التقنيات العالية (على غرار ما تفعله الهند والصين في الوقت الحاضر وما بدأت تفعله بعض دول الخليج العربي مؤخراً).

بغرض الاندماج في حلقات الإنتاج والتسويق العالمية وبغرض الوصول إلى التكنولوجيا العالية.

- تطوير القطاعات الرافعة للقدرة التكنولوجية

تحدد الأولويات في اختيار وتطوير القطاعات الاقتصادية عادة على أساس الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة من جهة، والسعي لزيادة القيمة المضافة وتوسيع فرص العمالة وزيادة التصدير من جهة أخرى. ولكن في اعتقادي أنه من الضروري إضافة عنصر آخر في الحالة العربية وهو السعي لتعميق القدرة التكنولوجية ورفع المهارات.

ويأتي قطاع الصناعة في مقدمة القطاعات الواجب تشجيعها، فمنذ الثورة الصناعية لم تتضح دولة لتصبح دولة عظمى إلا على أساس القوة الصناعية. لكن قطاع الصناعة لا زال ضعيفاً في جميع البلدان العربية، وفي سوريا يشكل قطاع الصناعة حوالي 5-7% من الناتج المحلي الإجمالي فقط، وتشكل المنتجات متوسطة وعالية التقنية حصة صغيرة فيه.

ومن الضروري لسورية والبلدان العربية الأخرى التوجه نحو الصناعات الرأسمالية والصناعات ذات التقانات المتوسطة والعالية حتى تستطيع المنافسة في الاقتصاد العالمي وحتى ترتقي بقدراتها التكنولوجية لتعزيز أمنها القومي. ويجب أن يأتي ضمن التطوير التكنولوجي الصناعي تطوير الصناعات العسكرية وتعزيز البحث العلمي فيها. فما من دولة تشعر بالتهديد من الخطر الخارجي إلا وتوسعت وتنوعت بصناعاتها العسكرية، ويشمل هذا إسرائيل والهند والباكستان والصين فضلاً عن الدول الصناعية الكبرى.

ومن الغريب أن تبقى الدول العربية المستورد الرئيسي للسلاح في العالم بينما أمنها مهدد باستمرار من الخارج. وكم من قدرة عسكرية عربية كان يمكن أن تقام لو اتجهت المليارات من الأموال العربية لإقامة صناعة عسكرية عربية، بدلاً من توجيهها نحو مراكز التصنيع العسكري في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية. والغريب أن تبقى الدول العربية تستورد السلاح من الخارج بينما تصنع إسرائيل الأسلحة المتطورة لتلبية احتياجاتها وللتصدير.

وإذا انتقلنا إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى تأتي الزراعة في المكان الثاني من الأهمية ولا يجوز للزراعة أن تتعرض للتهميش في سعيها للارتقاء الصناعي والتكنولوجي. صحيح أن الإنتاجية الوطنية ترتفع عادة كلما ارتقى الاقتصاد من الزراعة إلى الصناعة وإلى الخدمات، لكن الزراعة

السورية التي توفر حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي مُعرفة في بدائيتها بسبب اعتمادها على الحيازات الصغيرة. هذا الاعتماد غيَّب الاستثمارات الكبيرة، وأضعف القدرة على إدخال واستيعاب التكنولوجيا المتطورة. مما يعني ضرورة معالجة الارتقاء التكنولوجي في الزراعة بالتلازم مع معالجة مشكلة الحيازات الصغيرة.

وبالنسبة للسياحة فعلى الرغم من أهميتها كمصدر للقطع الأجنبي وكمتوسع كثيف للعمالة وكمحرك لقطاعات اقتصادية أخرى، لا يجب أن تعطى السياحة أفضلية على الصناعة أو على الزراعة، لأنها لا تلعب دوراً كبيراً في تعزيز القدرة التكنولوجية والقوة الاقتصادية للدولة. وما نراه اليوم من اهتمام بالاستثمار السياحي ومعه العقاري يعود إلى السهولة النسبية للاستثمار في هذه القطاعات، ولتأخرنا في الإعداد لتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الأصعب كالصناعة والزراعة. وبالنسبة للقطاعات الخدمية الأخرى يأتي قطاع البرمجيات في الأولوية فهناك مجال واسع لتطوير هذا القطاع في سورية لخدمة السوق العربية الكبيرة والسعي للحاق ببلدان مثل الهند وأيرلندا التي تتربع على عرش الصدارة في صناعة البرمجيات. وهناك لائحة كبيرة من القطاعات الخدمية الأخرى الواجب تطويرها إدارياً وتكنولوجياً تشمل تجارة الترانزيت وخدمات الاتصالات وخدمات المرافئ والمطارات والخدمات الزراعية والخدمات الاستشارية بأنواعها.

- تعزيز المناخ الحر ومؤسسات المجتمع المدني

لا يمكن تحقيق الارتقاء التكنولوجي والتنمية البشرية المطلوبة لتعزيز القدرة التنافسية في عصر العولمة إلا في مناخ اقتصادي وسياسي حر ومجتمع مدني فاعل، فهذا المناخ والمجتمع المدني الفاعل هو الذي يوفر المشاركة الواسعة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وفي القرار الاقتصادي والسياسي ويوفر القدرة على الحركة والتغيير وعلى الإبداع والابتكار ويوفر عنصر المحاسبة والمساءلة ويضمن حرية انتقال المعلومات والتواصل مع العالم، كما يضمن الدعم الشعبي في التعامل الندي مع الخارج. فالتنمية في عصر العولمة مسألة مجتمعية يشارك فيها المجتمع المدني بكافة أفراد ومؤسساته إلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص. وقد كان ضعف المناخ الحر وغياب المجتمع المدني الفاعل عائقاً أساسياً أمام التنمية العربية خلال العقود الأخيرة وأمام التصدي للتحديات الخارجية. ولا بد من التعلم من دروس الماضي. فالتنمية هم وطني والأمن هم

وطني ولا يتحققان إلا بتوفير الفرص المتكافئة للجميع وبمشاركة الجميع، وهذا بدوره يعزز الشعور بالمواطنة، ويزيد القدرة على العطاء والرغبة فيه.

تاسعاً - إعادة إحياء النظام الإقليمي العربي:

يعتبر إعادة إحياء النظام الإقليمي العربي، بمضمونه الاقتصادي والسياسي والثقافي، ضرورة قصوى لتعزيز منظومتي التنمية والأمن في المنطقة، فالنظام الإقليمي العربي الفاعل يعزز القدرة على تقرير مصير المنطقة الاقتصادي والسياسي من الداخل، بأولويات وتحالفات وبأجندة إصلاح وتنمية نابغة من مصالح الداخل، كما يعزز النظام الإقليمي العربي الفاعل قدره الاقتصادي العربية على مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية والتحدي الإسرائيلي، وكذلك والاستعداد لمرحلة السلام مع إسرائيل في وقت ما في المستقبل.

لكن إعادة إحياء النظام الإقليمي العربي لم يعد سهلاً اليوم، في ظل المشاريع السياسية والاقتصادية المتعددة (الأوسطية والمتوسطية) القادمة من الغرب والهادفة إلى ربط المنطقة أو بعض دولها بمناطق نفوذه، وفي ظل ظهور مشاريع إقليمية أخرى من داخل المنطقة وتداخلها مع النظام الإقليمي العربي. وقد تكون الفائدة المرجاة من إحياء النظام الإقليمي العربي أكثر إلحاحاً لدول المشرق ودول المغرب، مقارنة بدول الخليج العربية الغارقة برووس الأموال الفائضة وبالعلاقات التجارية المتنامية مع المشرق والغرب، لكن دول الخليج ستجد في العمق العربي منفذاً لمنتجات صناعاتها الجديدة ولرووس أموالها الخاصة المتنامية، كما ستجد في النظام الإقليمي العربي عمقاً استراتيجياً لها في مواجهة هواجسها بالنسبة لما تعتبره تصاعداً للقوة الإيرانية في المنطقة، وقد تجد حاجة لإعادة ارتباطها النفسي والاقتصادي والسياسي بالنظام العربي، بعدما هزّ هذا الارتباط احتلال دولة عربية مشرقية (العراق) لدولة عربية خليجية (الكويت) في العام 1991.

ومن جهة أخرى يستطيع النظام الإقليمي العربي إذا تطور وارتقى أن يلعب دوراً في تعديل موازين القوى السياسية والاقتصادية في المنطقة، وأن يؤثر من خلال قوته المالية والشرائية على تعديل سياسات الدول الأجنبية تجاه المنطقة إذا حسن استخدام هذه القوة.

ويمكن لسورية أن تلعب دوراً ريادياً في إحياء النظام الإقليمي العربي، من خلال تعزيز حواراتها مع كل من مصر والسعودية بالأساس، ومن خلال عملها على الحفاظ على عروبة العراق ومنع تفككه، كما من خلال إعدادها لبرنامج عمل لإعادة إحياء النظام الإقليمي العربي، مستفيدةً من تجارب الماضي. ولكن إذا أرادت سورية لعب هذا الدور القيادي فعلى سورية أن تعمق من خطابها الاقتصادي الليبرالي (بعد اعتناقها اقتصاد السوق) تماشياً مع الخطاب الاقتصادي الذي يسود المنطقة (والعالم)، إذ لا تستطيع سورية أن تقود وهي تغني خارج السرب، خاصة وأن التكامل الاقتصادي العربي لا يمكن إلا أن يكون عماده اقتصاد السوق والقطاع الخاص، وهذا الأخير هو الذي سيقود تدفق التجارة والاستثمار والعمالة بين أقطار الوطن العربي وإقامة المشاريع المشتركة فيما بينها. ومن جهةٍ أخرى فإن النظام الإقليمي العربي يجب أن يكون ليبرالياً في بعده السياسي، حتى تكون العلاقات والاتفاقيات التي تعقدها دول المنطقة فيما بينها ممثلة لرأي شعوبها الحقيقي، مما يوفر لهذه الاتفاقيات عنصر الاستدامة، وحتى يكون للمجتمع المدني في أقطاره العربية فرصة لمحاسبة حكامه على ما يعقدونه من اتفاقيات، لا أن ينتهي مفعول هذه الاتفاقيات مع اختتام المؤتمرات والاجتماعات.

عاشراً - توازن العلاقة بين الشرق والغرب

وأخيراً على النظام الإقليمي العربي السعي لتوازن علاقاته الاقتصادية والسياسية مع دول الجوار (وفي مقدمتها إيران وتركيا)، كما مع الغرب وكما مع دول الشرق الصاعدة كالصين والهند ودوله التي سبقتها إلى الصعود مثل كوريا الجنوبية وماليزيا واندونيسيا وغيرها. ولا يمكن للدول العربية إلا أن تلاحظ وأن تستعد لتستفيد من التغير الحاصل في موازين الاقتصاد العالمي لصالح الشرق والذي لا بد وأن يتبعه تغير في موازين النظام السياسي العالمي في فترة لاحقة. وفي الاقتصاد هناك مبدأ تنويع مصادر الإنتاج ومصادر الاستيراد لتعزيز التنمية، وفي السياسة هناك مبدأ تنويع الحلفاء لتعزيز الأمن. والعالم العربي بحاجة للتنمية والأمن للخروج من أزمنته وتحقيق مستقبل أفضل لأجياله الصاعدة.

الدكتور نبيل سكر

nsukkar@scbdi.com